

المصدر:

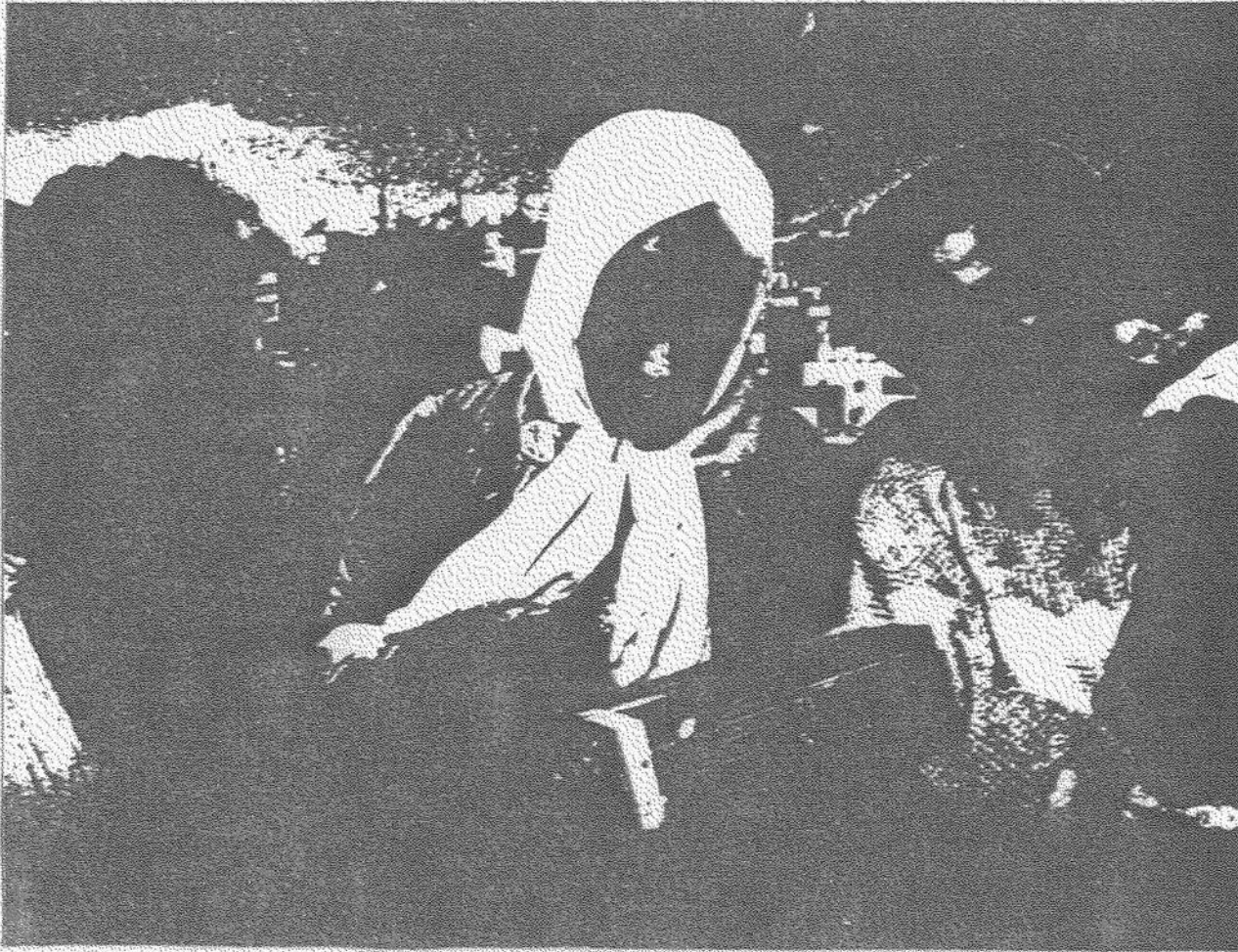
التاريخ:

بناء على التجربة المصرية بعد كامب ديفيد

باي لغة سيتحدث الاعلام العربي بعد «غزة - اريحا»؟

عثمان الحلاق: الرقابة الاسرائيلية انتمت واللغة الاعلامية لن تتغير بسهولة
عادل حمودة: المفردات الجديدة .. فلسطين ليست محتلة واسرائيل ليست عدواً

كيف سيتفاعلون مع اللغة الجديدة؟



في البدء كانت الكلمة، ومجد روعها
يشكل اللغة، واللغة تسير المتمع
والسياسة.

بعد ١٣ سبتمبر (اللول) ١٩٩٣ لا للغة
الفلسطينية خاصة والعربية عامة ان تدبر،
ولوسائل نشرها وبثها اي الاعلام، ان تدل
جلده وتوجهاته ليكون السلام سلاماً واضح
التطبيع فعلاً قائماً وللمصر تجربة في
المضمار، فكيف ستخوض الصحافة
والصحافيون عملية استبدال اللغة وما
الصعوبات التي سيواجهونها وكيف؟
وماذا تقدم التجربة المصرية؟

لم يكن احد يتصور قبل ثلاثة اسابيع ان
تظهر الصحافة الفلسطينية في القدس،

والعلم الفلسطيني باللوانه الاربعة على صدر
صفحاتها الاولى، كذلك دعوات من حركة
فتح لعقد مؤتمر جماهيري تأييداً لاتفاق غزة
- اريحا، او ان تظهر على صفحاتها تهنئة
من شخصيات ونقابات ومجالس محلية
لرئيس الفلسطيني على انجاز الاتفاق مع
اسرائيل.

فالرقابة الاسرائيلية كانت تحظر اياً من
هذه المواد الاعلامية، وكانت الصحيفة التي
لا تلتزم بذلك تتعرض للاغلاق المؤقت او
الدائم ومجرد حيازة علم فلسطيني كان
يؤدي الى السجن ستة اشهر.

ويبدو الامر الان لمتتبع للصحافة المحلية،
وكانها في فترة انتقال بين سلطتين: الاولى

تصفه قبل اسابيع بالبشع والارهابي والملطخ اليدين بدماء اليهود الابرياء. لا يكاد يمر يوم دون مقابلة لعرفات في الاذاعة الاسرائيلية او التلفزيون او الصحف مع تغطية كاملة ومباشرة من تونس للقاءات والاجتماعات الفلسطينية القيادية، كما ينشر الاعلام الاسرائيلي مقابلات مع اعضاء المنظمة في الاراضي المحتلة، وهم سجناء سابقون، ومتهمون بالتحريض وتنظيم المقاومة ضد اسرائيل.

الفترة الانتقالية

وفي سعيها لطمس الثقافة الفلسطينية لجأت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة الى خزانة الانتداب البريطاني في فلسطين وطبقت على الاراضي المحتلة قوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥، التي اعطت الحكام العسكريين الحرية المطلقة في قمع المواطنين وطبق هذا الامر على الاعلام حيث اخضع اصدار تراخيص الصحف والمجلات والطبوعات لارادة السلطة الاسرائيلية كما اخضع لها توزيع المطبوعات. واتبعت قوانين الطوارئ الانتدابية بأوامر عسكرية لاكمال الثغرات. نادرا ما سمحت السلطات الاسرائيلية باجازة مادة صحفية جيدة ومعبرة عن مواقف اهل الضفة وغزة. واضطرت الصحافة الى ايراد الاخبار الساخنة نقلا عن الاعلام الاسرائيلي (صحف ورايو وتلفزيون).

تغيرت الصورة قليلا بعد مؤتمر مدريد وخففت الرقابة على المادة السياسية. ودفع هذا التغير بمجموعات عدة من الفلسطينيين الى البحث عن امكانية فتح محطات اذاعة وتلفزة في الضفة والقطاع. الا ان المبادرات فشلت لانها مرتبطة بترخيص صريح من الحكومة الاسرائيلية.

سلطة الاحتلال بقوانينها الصارمة والآخرى حرية وطنية في بدايتها وما يرافق ذلك من حرية مطلقة بنشر اي مادة اعلامية. كان نشر صور المظاهرات او الاعلام يعتبر تحريضا من جانب السلطات، واليوم تغطي صور مظاهرات التأييد بل وحتى المعارضة صفحات الجرائد، حيث يظهر مئات الشبان بلباس الكشافة وهم يحملون الاعلام ويرتدون الكوفية السمراء.

كانت الرقابة الاسرائيلية تحذف المواد الاخبارية التي تتناول أنشطة وتحركات قادة منظمة التحرير الفلسطينية، واليوم تشهد الصحافة نقل وقائع اجتماعات المجلس الثوري لحركة فتح واللجنة المركزية لهذه الحركة واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دون تحفظ.

ولعل التغير الرئيسي انعكس على الصحفيين انفسهم فقد مكنهم الوضع الجديد من تحقيق المصادقية للمرة الاولى منذ عام ١٩٦٧. ففي السابق كان الصحفي بعد التقرير والاختبار لينال منها مفصّل الرقيب فتظهر مبتورة او مشوهة وقد لا تظهر بتاتا، اما الان فانه يكتب كل ما يريد وتنشر المادة بكاملها. وقد تجرأت الصحف واخذت تنشر بعض المقالات والاختبار دون ارسالها للرقابة الاسرائيلية.

من جهتها انقلبت الصحافة الاسرائيلية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية. فلم تعد تلحق وصف التخريب بحركة فتح او منظمة التحرير، وبدأت بنشر صور ومقابلات واسعة مع الرئيس الفلسطيني واعضاء اللجنة التنفيذية وغيرهم من القادة الفلسطينيين. واخذت تنشر بشكل يأسر عرفات ودكانه بينما كان

غزة . اريحا

غير ان اتفاق «غزة . اريحا» فتح المجال مجددا امام مثل هذه الامكانية لكن الامرات مرتبطة الان بنهج منظمة التحرير الفلسطينية التي قد تحمل معها كادرها الاعلامي لدى عودتها الى غزة واريحا مع بداية العام المقبل.

كان للاعلام الفلسطيني في الاراضي المحتلة وجهان: الصحف والمجلات من جهة والمكاتب الصحفية من جهة أخرى. والازمة المالية التي واجهتها المنظمة أدت الى اقفال معظم المكاتب الصحفية وتخفيض ميزانيات ما تبقى منها في حين اضطرت «البيادر» وعمرها ثمانية عشر عاما ومجلة «الاسيوط الجديد» وعمرها ثمانية اعوام للتوقف عن الصدور. كما اوقفت صحيفتا «الفجر» (صدرت منذ عام ١٩٧٢) و«الشعب» (صدرت منذ عام ١٩٧٠). وهذه المطبوعات الأربع كانت تعمل من منظمة التحرير الفلسطينية وتعتبر عن مواقفها. وكانت سلطات الاحتلال قد اغلقت عدة مكاتب ومطبوعات فلسطينية لدواع سياسية وحجج أمنية.

بعد الاعتراف

والان بعد اتفاق الاعتراف المتبادل وعلان المبادئ كيف سيكون الحال؟ نشير الى فترتين ضمن المرحلة الانتقالية: الاولى بدأت منذ ١٢ سبتمبر (ايلول) وتنتهي في العاشر من يوليو (تموز) ١٩٩٤ حيث تبدأ سلطة المجلس التشريعي الفلسطيني. والثانية تبدأ في ذلك التاريخ وتنتهي مع بداية المرحلة النهائية. أي بعد خمسة اعوام.

يؤكد عثمان الحلاق - المحرر المسؤول وحاحب الامتياز في جريدة «النهار» اليومية - ان الرقابة الاسرائيلية قد انتهت تقريبا مع

بدء التأكيد على وجود اتفاق فلسطيني - اسرائيلي.

ويضيف ان المرحلة القادمة - ربما سنة - لن تغير في اللغة الاعلامية والخطاب السياسي. الصحفي الفلسطيني، حيث يظل الاحتلال هو الاحتلال حتى يزول تماما ويبقى القمع والقتل والنسف والعنصرية كما هي حتى تزول.

ويتابع الحلاق: لم يطالب احد الصحافة الفلسطينية المحلية بتغيير لغتها حتى الان. اما المرحلة التي تبدأ فيها السلطة الفلسطينية ممارسة مهامها فلا تزال قراراتها مجهولة. ويفترض الحلاق انها ستتحلى بالروح الديمقراطية.

رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المغلفة، حنا سنيورة قال: ان التطورات المتلاحقة ستؤدي بالتأكيد الى عودة صدور الصحف والمجلات المغلفة حيث ان القيادة الفلسطينية التي تقتصر الى محطات بث اذاعي وتلفزيوني تحتاج الى صوت اعلامي ينقل موقفها وتوجيهاتها الى الناس.

ويشير سنيورة، الى ان مثل هذا الامر بات قريبا جدا، مذكرا بان اغلاق المطبوعات والمكاتب خلق مشكلة مادية وسياسية لـ ٢٠٠ كادر صحفي وسياسي.

وقال سنيورة ان الصحافة الفلسطينية لن تلتزم بعد الان بالقوانين غير الوطنية، وهذا موقف مبدئي. ولعل تعامل الحكومة الاسرائيلية مع الصحافة سيكون المقياس الاول لجديتها. وتوقع سنيورة تغير اللهجة الاعلامية مع تغير الاجواء السياسية وتطبيق الاتفاقات المعقودة خطوة خطوة.

وبين «الخصم»، و«الصديق»، و«العدو» و«الدولة»، مساحة كبيرة من الحركة والمناورة لعب خلالها الاعلام المصري دورا لا يستهان به في اقناع المصريين بكل قرار حكومي، وتأييد مصري لسياسة التطبيع، فهل نجح؟ «عادل حمودة» مدير تحرير مجلة «روز اليوسف» يرى ان القوة الضاربة للاعلام



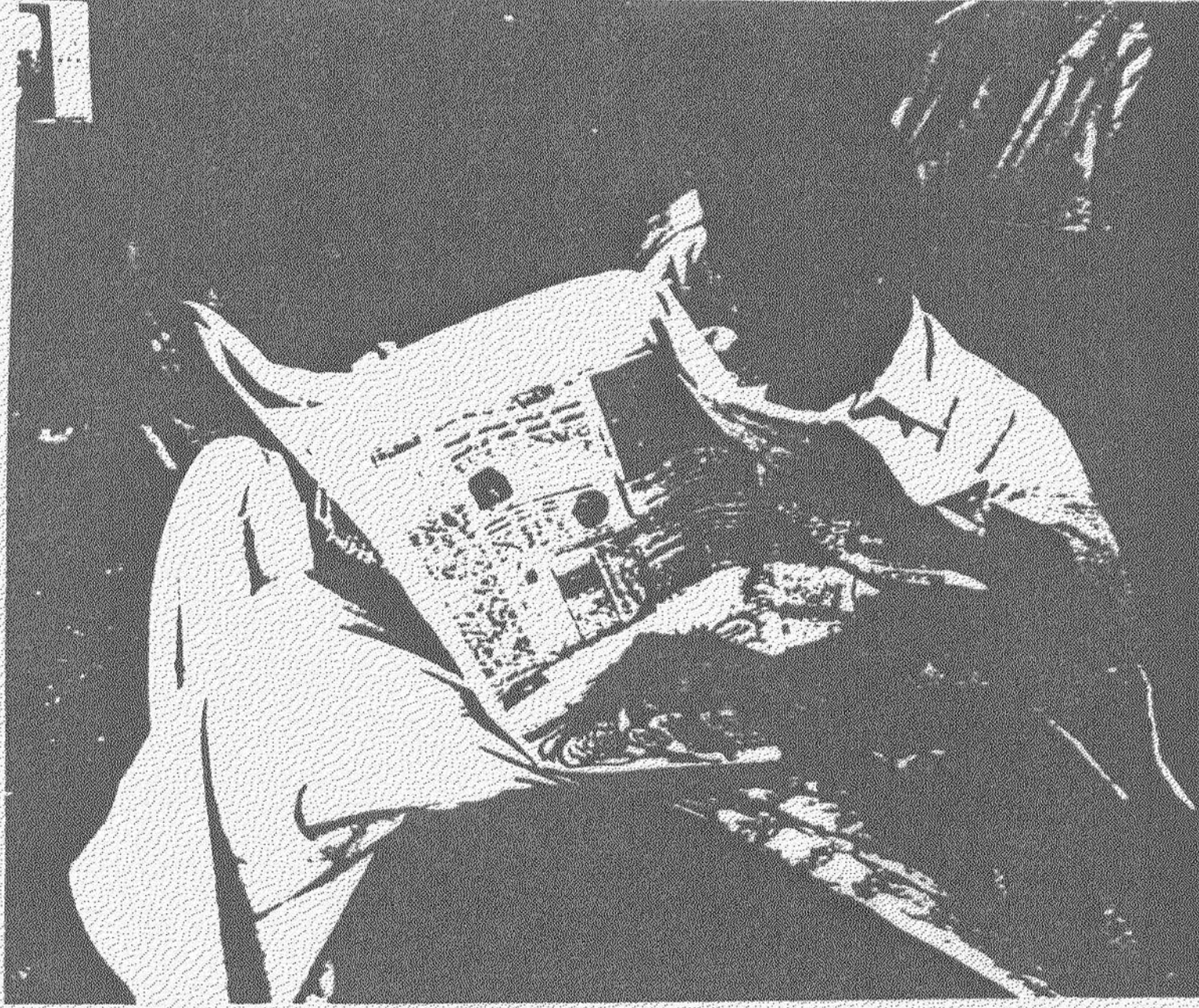
لغة الاعلام المصري تغيرت بعد كامب ديفيد

اللحظة ظل الاعلام المصري - بكل افراد عائلته - متحفظا تماما مع قضية اسرائيل، يمسك العصا من منتصفها، فمثلا يشير الى اطفال الحجارة، والانتفاضة، لكنه لا يفاقي في الاهتمام وكأنه ليس طرفا في القضية، فهو يكتفي بمجرد الرصد ويسقط الرأي، والتعليق والبرامج الخاصة التي يمكن ان تزيد القضية اشتعالا، لا لشيء الا لانه يعكس وجهة نظر نظامه وحكومته التي تمد جسورا من العلاقات مع اسرائيل.

الأهم من ذلك ان الاعلام المصري استخدم في ادارة عمليات التفاوض مع اسرائيل خلال الفترة الانتقالية من عام ١٩٧٧ - ١٩٧٩، وعكس سير عمليات التفاوض لحظة بعد أخرى، وأظهر تآرجع عملية التفاوض بين التعثر والانفراج

المصري في يد الدولة ومن ثم فان الحكومة هي التي تحدد للاعلام اعداء وأصدقاء، فعندما كانت اسرائيل خصما للدولة كانت في الاعلام «العدو» الاسرائيلي والعكس صحيح.

يقول عادل حمودة - ان حالة الاعلام المصري فريدة وغريبة ولها خصوصيتها، فمثلا جهاز الاعلام المؤثر «الاذاعة والتلفزيون» يتبع الدولة مثله مثل الجيش والبوليس حتى ما تسمح به الدولة من حرية صحافة - وهو موجود فعلا - جاء نتيجة ان تأثير الاذاعة والتلفزيون اقوى كثيرا من تأثير الصحافة، يعني ما يثيره موضوع معارض على الورق في اسبوع يزيله برنامج ملون على الشاشة في خمس دقائق ويستطرد حمودة قائلاً: حتى هذه



لغة مختلفة لمرحلة مختلفة

حياد مؤقت

ومنذ تولي الرئيس حسني مبارك - يقول عادل حمودة - عكس الاعلام المصري حالة الفتور والجمود أو الرقص على السلالم بيننا وبين اسرائيل التي اصبحت دولة تربطنا بها علاقات دبلوماسية. وكان التطبيع في ذلك الوقت يتم في سرية تامة وهو تطبيع حكومي - على مستوى وزارة الزراعة، وعلى مستوى العلاقات الدبلوماسية - وهو تطبيع كان يخلج الحكومة وكثيرا ما كانت تستغل صحف المعارضة الاعلام المصري ظل يتعامل بفتور شديد مع اسرائيل طوال فترة الرئيس حسني مبارك، فهو اعلام لا يتجاهل ولا يهتم، اعلام مصاب بحالة حياد مؤقت الى ان جاء اتفاق «غزة - أريحا» الذي

اتفاقيات كامب ديفيد ووقوع الانقلاب الكامل في السياسة المصرية الرسمية واتجاهها بقوة ناحية التحالف مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة كانت الصحافة القومية باستثناءات نادرة. والاعلام الرسمي تنطق بما قرره الدولة. وبالتالي تقف ضد حركة التحرر الوطني الفلسطيني. مما أدى الى اختفاء بعض الأقلام بل والصدام بين السلطة والعديد من الكتاب والصحافيين الذين رفضوا هذه السياسة ولعلنا مازلنا نذكر ان أكثر من ٦٠ صحفياً نقلوا من صحفهم الى وظائف حكومية وعطلت كل الصحف الحزبية حتى لا يكون هناك موقف آخر. باختصار كان هناك صوت واحد في الاعلام يتطابق مع سياسة الحكم في الصلح المنفرد مع إسرائيل. ويضيف حسين عبد الرازق عقب عودة الصحف الحزبية الى الصدور في مايو (أيار) ١٩٨٢ بدأت مرحلة أخرى بدا واضحا فيها ان هناك صوتين وموقفين في الاعلام المصري. صوت بعض الصحف الحزبية التي تبنت بقوة موقف المعارضة لسياسات الحكم وتأييد الكفاح الوطني الفلسطيني بينما استمر الصوت القديم في الصحف المملوكة للدولة والمتعارف على تسميتها بالصحف القومية وان سمح لبعض الأقلام التي تختلف نسبيا مع الخط الرسمي بالتعبير عن نفسها ويؤكد حسين عبد الرازق: اننا لا بد أيضا ان نفرق بين عصرين، عصر السادات وعصر مبارك ففي عصر السادات ظل الصوت الوطني المعادي لإسرائيل يتردد على

تحولا فجائياً له سلسلته الكبيرة. وهذه السرية لا تكون الا اذا كان هناك تنازل كبير عن المطالب الشعبية التي هي الاعلام الناس لها. وهذا ما حدث في عام ١٩٧٧ وتكرر في عام ١٩٩٢.

وأضاف فائق: اعتقد ان الاعلام لم ينجح في تغيير مسار الشعب بالنسبة لتوجهه لإسرائيل. فالتطبيع المصري الإسرائيلي الذي فرضته السياسة قاومه الشعب ولم يتم إطلاقاً حتى هذه اللحظة. وانعكاس اتفاق «غزة» أريحا» على المستوى العربي سيكون أكثر ضرراً من كامب ديفيد لأن القضية الفلسطينية كانت احد الأشياء التي تجمع العرب فاذا غاب هذا العنصر سقط إحدى دعائم الترابط العربي ولا شك ان مشاعر الانسان العربي مرت بزلزل بدءاً بكامب ديفيد فغزو العراق للكويت واتفاق «غزة» أريحا».

ويرى فائق ان الاعلام العربي فقد مصداقيته أمام الناس بتحولاته التي لا يستطيع تبريرها من النقيض الى النقيض واكبر دليل على ذلك هرب المواطن العربي الى الاعلام الغربي ليعرف اخبار الوطن العربي بدون تزييف.

بين السادات ومبارك

الكاتب الصحافي حسين عبد الرازق رئيس تحرير مجلة «اليسار» قال: هناك عدة مراحل اعلامية منها المرحلة التي ارتبطت بما عرف باسم «مبادرة السلام» وصولاً الى

سيرفع الحرج عن الاعلام المصري بشكل تدريجي. وسنرى الاعلام المصري متحمساً لهذا الاتفاق مباركا له وسيبدو ذلك من خلال تركيزه على عدة نقاط. أهمها:

- تأييد الاتفاق والتركيز على ايجابياته وعلى انه الحل الوحيد الذي لا بديل منه وأنه مكسب كبير للقضية الفلسطينية.
- تجاهل الاعلام - الرسمي - لأي مظاهر معارضة لهذا الاتفاق أو لأي جهة أو نشاط جماهيري يعبر عن عداوته لإسرائيل.
- تغيير كامل في مفردات التعامل مع القضية الفلسطينية. فمثلاً ستختفي عبارات مثل «الضفة الغربية الفلسطينية» و«فلسطين المحتلة».. وسنجد بديلاً منها عبارات مثل «الارض المحتلة» و«الضفة الغربية» وكلها تعبيرات تكرر واقعاً سياسياً.
- اظهار بعد نظر الموقف المصري من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وان السادات سبق عصره.

صدّامات كهربائية

محمد فائق وزير الاعلام المصري خلال هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ قال: ما حدث بالنسبة لاتفاقية كامب ديفيد أو اتفاق «غزة» أريحا» هو سياسة الصدمات الكهربائية التي ابتدعتها الرئيس أنور السادات. هذه السياسة تصدم الجماهير لأنها تنتقل من شيء الى شيء مضاد، في ظل ديبلوماسية سرية تخفي كل شيء. وهذه السرية تصدم الشعوب لأنها تقدم

فلا يزال الشعب المصري والعربي لا يأمن إسرائيل أن يعقد معها معاهدة سلام ولكنه سلام محقق بالمخاطر. بدليل أن الاسرائيليين غير مقبولين في الشارع المصري.

د. خليل صابات استاذ الصحافة في كلية الاعلام يرى اننا لا بد ان نفرق بين البداية بين ما يعرف بالاعلام الرسمي والاعلام الشعبي. وقال ان موقف الحكومة معروف بحكم المعاهدة التي وقع عليها السادات أما الموقف الشعبي فهو موقف آخر لا أرى انه اختلف كثيرا عما كان عليه قبل معاهدة كامب ديفيد وبالتالي لا يستطيع ان يقول ان الشعب المصري غير موقفه فهناك فارق كبير بين ان توقع معاهدة وبين ان ينفذها.

واكد د. صابات ان الاعلام المصري لم يرسم صورة جميلة لاسرائيل والحقيقة - يقول د. صابات ان الاعلام المصري من وجهة نظري لم يدفع المصريين نحو التطبيع بل أرى ان دوره في ذلك يكاد يكون غير مؤثر لأنه في الحقيقة غير حاد في داخله ورافض لهذا التطبيع ولا نستطيع ان نرصد محاولة اعلامية حادة لتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل. وإذا كانت كلمة «العدو الاسرائيلي» قد حذفت من قاموس الاعلام المصري - بحكم المعاهدة - فهذا لا يعني ان هناك تطبيعا، لأن حذف هذه الكلمة لن يغير كل شيء، وينقل المصريين من مرحلة العداء الى مرحلة الصلح مع اسرائيل ■

تحقيق شارك فيه: عبد الكريم سمارة /
القدس واشرف صادق / القاهرة
ومكاتب «المجلة»
في الرباط وعمان ولندن

صفحات الجرائد بدرجة أو بأخرى، بينما اتخذت أجهزة الاعلام الأخرى (الإذاعة - التلفزيون) وهي الأكثر تأثيرا في ظل الأمية الأبجدية الواسعة والأمية السياسية دورا سلبيا. فقد لعبت هذه الأجهزة دورا بالغ الخطورة في الترويج لاسرائيل وضد الثورة الفلسطينية.

وهناك فارق آخر بين مرحلة السادات ومرحلة مبارك. فخلال مرحلة السادات كان العداء للثورة الفلسطينية متواصلا دون انقطاع والترويج الاعلامي لاسرائيل والصهيونية عالي الصوت، وبدأ ذلك واضحا في افتتاحيات الصحف ومقالات كبار كتاب هذه المرحلة مثل ابراهيم سعيدة وأنيس منصور. وكان مضمون هذه المقالات يشتم الفلسطينيين ويتحدث عن التفوق اليهودي. وقد خفت نفمة العداء للثورة الفلسطينية والترويج لاسرائيل وتراجعت في مرحلة الرئيس مبارك ولم تظهر حتى في الصحف القومية الا خلال فترات الصدام المباشر بين الحكم ومنظمة التحرير الفلسطينية، او عند الخلاف حول مطالبة الرئيس مبارك بوقف الانتفاضة ووصفها بأنها أحداث عنف. ولم تشهد فترة مبارك ترويجا للتفوق الاسرائيلي بنفس الدرجة رغم ان السياسة المصرية الحالية تتجه بثبات الى تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد وتعريبها.

مغالطات اعلامية

كامل زهيري نقيب الصحفيين المصريين الاسبق قال: الاعلام المصري كان يسير على أكثر من موجة قبل معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية والذي تغير في لهجة الاعلام المصري بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد اختفاء لهجة الإذاعة فلم تعد صيغة الخطب السياسية الرنانة سياسة مقبولة حتى في كلمات القادة السياسيين. وأكد زهيري ان تحول الاعلام عن معاداة اسرائيل لم يكن له تأثير كبير على المواطن